



لائحة تنظيم إستئنافات أعمال النيابة العامة لسنة 2025م

عملاً بالسلطات المخولة له بموجب أحكام المادة 68 من قانون النيابة العامة لسنة 2017 م . مقروءة مع المادة 18 (2) من قانون الاجراءات الجنائية لسنة 1991 م . أصدر النائب العام اللائحة الاتي نصها :

الفصل الأول

أحكام تمهيدية

اسم اللائحة وبدا العمل بها

1. تسمى هذه اللائحة "لائحة تنظيم إستئنافات أعمال النيابة العامة لسنة 2025 م" . ويبدأ العمل بها من تاريخ التوقيع عليها .

إلغاء

2. تلغى لائحة استئنافات أعمال النيابة العامة لسنة 2021 م على أن تظل الإجراءات والأوامر التي أتخذت بموجبها صحيحة وساربه إلى أن تلغى أو تعدل .

تفسير

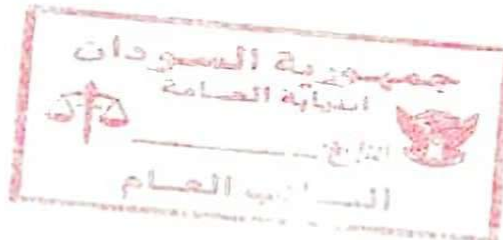
3. ما لم يقتض السياق معنى آخر تكون للكلمات والعبارات الواردة في هذه اللائحة ذات المعاني الممنوحة لها في قانون الإجراءات الجنائية لسنة 1991 م . وقانون النيابة العامة لسنة 2017 م .

الفصل الثاني

الاستئناف

4. مع مراعاة أحكام المادة 21 من قانون الاجراءات الجنائية لسنة 1991 م . تستأنف الاوامر والقرارات التي يصدرها أعضاء النيابة العامة وفقاً للاتي :

1. (أ) الاوامر والقرارات التي يصدرها وكيل النيابة أمام وكيل أول النيابة .
 - (ب) الاوامر والقرارات التي يصدرها وكيل أول النيابة أمام وكيل النيابة الاعلي .
 - (ج) الأوامر والقرارات التي يصدرها وكيل النيابة الاعلي أمام رئيس النيابة العامة في الحالات الاتية :
(أولاً) رفض توجيه تهمة او شطب الدعوى الجنائية .
(ثانياً) الأوامر والقرارات المقيدة لحرية المستأنف في نفسه وماله .
 - (د) تستأنف قرارات اللجان التي يشكلها النائب العام وفقاً للإجراءات الواردة في قرار تشكيلها
2. تكون قرارات وكيل النيابة الاعلي في حالة توجيه التهمة نهائية وملزمة .



3. تكون قرارات رئيس النيابة العامة الصادرة في الاستئنافات نهائية وواجبة التنفيذ عدا قرارات شطب الدعوى أو رفض توجيه تهمة .

تقديم عريضة الاستئناف ومضملائها ومرافقاتها

5. (1) يقدم الاستئناف بعرضه تشمل البيانات الآتية :

(أ) الجهة المقدم أمامها الاستئناف .

(ب) اسم المستأنف وصفته .

(ج) اسم المستأنف ضده وصفته .

(د) الأمر أو القرار المستأنف ضده .

(هـ) أسباب الاستئناف .

(و) طلبات المستأنف .

(ز) تاريخ تقديم الاستئناف .

(ح) اسم وتوقيع مقدم الاستئناف .

(ط) ارفاق صورة من الأمر أو القرار المستأنف .

(2) لا يجوز تسجيل أي استئناف أو قبوله إلا بعد استيفاء البيانات المذكورة في البند (1) .

شطب الاستئناف ايجازياً

6. يجوز للجهة التي يقدم لها الاستئناف شطبه ايجازياً إذا كان لا ينطوي على أسباب واضحة أو في غير الحالات التي يجوز فيها الاستئناف .

مواعيد الاستئناف

7. (1) يرفع الاستئناف خلال سبعة أيام من تاريخ العلم بالأمر أو القرار .

(2) تحسب المواعيد المشار إليها في البند (1) من اليوم التالي لتاريخ العلم بالقرار .

قرار الاستئناف

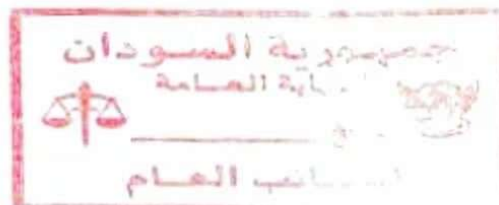
8. يجب ان يكون قرار الاستئناف مسبباً ، يُبين فيه أسماء الاطراف وصفاتهم ، وتاريخ تقديمه ، وحيثياته ومنطوقه واسم وتوقيع ودرجة عضو النيابة العامة مُصدر القرار وتاريخ إصداره

الفصل الثالث

الفحص

9. (1) يجوز للنائب العام من تلقاء نفسه ، أو بناء على طلب في حالة صدور قرار نهائي بشطب الدعوى في مرحلة التحري أن يطلب وبفحص محضر التحري الخاص بأي دعوى للتأكد من سلامة الإجراءات وتحقيق العدالة وله أن يأمر بما يراه مناسباً في هذا الشأن .

(2) يكون الفحص خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ العلم بالقرار إذا كان بناء على طلب .



نظر طلب الفحص

10. تراعى أحكام المواد 9/8/7/6/5 الواردة بالفصل الثاني من هذه اللائحة عند نظر طلب الفحص .

دوائر الفحص والطلبات

11. (أ) يجوز للنائب العام إحالة طلبات الفحص الى دائرة يُشكلها من رؤساء نيابة عامة لدراستها والتوصية بشأنها .

(ب) يجوز للنائب العام تشكيل دوائر من عدد من رؤساء نيابة عامة لدراسة الطلبات المقدمة إليه والتوصية بشأنها .

سلطة المراجعة والتصحيح

12. (1) يجوز للنائب العام من تلقاء نفسه او بناء على طلب يُقدم إليه مراجعة وتصحيح أي قرار صادر منه أو من مساعديه بالسلطات المفوضة لهم ، لأي من الأسباب الآتية:

أ/ في حالة ظهور أي بيانات جديدة تبرر مراجعة القرار .

ب/ في حالة وجود أخطاء كتابية أو حسابية بالقرار .

ج/ لحطأ في تطبيق القانون أو تأويله أو تفسيره أو لأي أسباب أخرى يراها النائب العام عادلة .

(2) تكون المراجعة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ العلم بالقرار .

سلطة مدد المواعيد

13. (1) يجوز للنائب العام أو الجهة المستأنف لديها إصدار أمر بمدد مواعيد قبول طلبات الفحص أو الاستئناف أو المراجعة . إذا كانت هنالك أسباب موضوعية كافية حالت دون تقديم تلك الطلبات خلال المواعيد المنصوص عليها في هذه اللائحة .

صدرت تحت توقيعي في اليوم **الخامس** من شهر **صفر** للعام 1447 هـ

الموافق **الثلاثون** من شهر **يوليو** للعام 2025

الفتاح محمد عيسى طيفور

النائب العام لجمهورية السودان

